المشاركة السياسية للمرأة دراسة مقارنة: العراق – اليابان

م.د. لارا حسن عبدالله

مركز دراسات المرأة – جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، التمكين السياسي، التحديات الاجتماعية، التحديات الثقافية، المرأة العراقية، المرأة اليابانية

الملخص:

تعني المشاركة السياسية للمرأة اندماج النساء في العملية السياسية وبمختلف مستوياتها سواء كان في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية او في الاحزاب السياسية، اذ تعد جزء اساسي من النظام الديمقراطي، تضيف المرأة رؤى جديدة ومختلفة تلبي كافة احتياجات فئات المجتمع، وبقدر تعلق الموضوع بمشاركة المرأة العراقية واليابانية في الحياة السياسية، اذ تشهد تقدم واضح وملموس في مشاركتها السياسية، ورغم وجود عدد من الفرص والمقومات لتواجدها في الحياة السياسية، الا انها تعاني من عدد من التحديات المجتمعية والثقافية والتاريخية والتي تعرقلها في هذا الجانب.

المقدمة:

يعد مفهوم المشاركة السياسية من المفاهيم التي تشهد اهتماماً كبيراً لدى الباحثين والمفكرين في مجالات العلوم الاجتماعية وذلك لما له من اهمية كبيرة، ويتداخل هذا المفهوم مع عدد من المفاهيم الاخرى وان هناك مفاهيم في العلوم السياسية يتوقف تحققها على العمل بهذا المفهوم مثل مفهوم الديمقراطية اذ تعد ضرورية لبناء المجتمع الديمقراطي، تتكون الديمقراطية من مجموعة عناصر كل عنصر يشكل عملية قائمة بذاتها والمشاركة السياسية احد عناصرها وهي نشاط سياسي يهدف إلى مساهمة جميع أفراد المجتمع بدون تمييز في صنع السياسة العامة للدولة واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة، والمشاركة في الانتخابات، المشاركة في العمل الحكومي، يمكن للمواطنين التأثير على السياسات العامة والمطالبة بالحقوق والمصالح المشتركة، تمثل المشاركة السياسية الفاعلة أساس الديمقراطية وإحدى صور التعبير عن سيادة الشعب، وترتبط المشاركة السياسية بالاهتمام بالشأن العام من قبل الافراد، وتتمثل في جملة النشاطات التي تمكن الافراد من ممارسة السلطة السياسية .المشاركة السياسية للمرأة

تعد مبدأً أساسي في بناء الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية، اذ تسهم في تعزيز دور المرأة وتحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي، كما تساهم في تغيير الصورة التقليدية للمرأة والأدوار التي تقوم بها، ان تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية يعد تحديًا هامًا يتطلب جهوداً متعددة من جميع أفراد المجتمع والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لضمان تحقيق المساواة.

اهمية الدراسة: تتمثل أهمية الموضوع في أن حق المشاركة السياسية من الحقوق التي يجب ان تكون مضمونة لكل الافراد داخل إقليم الدولة بصورة عامة وخاصة المرأة لاسيما وان تلك المشاركة تعد الوجه الحقيقي للديمقراطية وان تكون المشاركة للجميع بدون تمييز.

اهداف الدراسة: تتمثل اهداف الدراسة بمعرفة:

1- ماهي المشاركة السياسية النسوية في العراق واليابان.
2- كيف اثرت التحديات السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية التي واجهتها المرأة على نسبة المشاركة في كلا البلدين.
3- ماهي الاجراءات التي اتبعتها الحكومتين والحركات النسوية لمواجهة هذه التحديات.
4- كيف تم تعديل بعض التشريعات بما يتناسب مع كل بلد لزيادة مشاركة النساء في العملية السياسية.

اشكالية الدراسة: على الرغم من اهمية المشاركة السياسية للمراة العراقية واليابانية الا انها ما تزال لا تلبي طموحات النساء سواء في العراق واليابان، وستكون الاشكالية الرئيسة متمثلة في السؤال الاتي: ماهي تحديات والمقومات التي تواجه مشاركة المرأة في العراق واليابان؟ وتتفرع من تلك الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية الاخرى تتمثل بما ياتي:

1- ماهو مفهوم المشاركة السياسية؟
2- ماهي مقومات وخصائص المشاركة السياسية؟
3- المشاركة السياسية للمرأة العراقية؟
4- المشاركة السياسية للمرأة اليابانية؟

فرضية الدراسة: تقوم الدراسة على فرضية مفادها"ان المشاركة السياسية للمرأة في العراق واليابان لم تكن بالمستوى المطلوب بسبب العادات والتقاليد التي تحد من مشاركة المرأة في العمل السياسي، الامر الذي كان له وقعه اكبر في العراق واليابان رغم التفاوت البسيط للمرأة في العراق.

مناهج الدراسة: لاجل اثبات صحة الاشكالية اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لوصف المعلومات الكافية حول المشاركة السياسية للمرأة العراقية واليابانية، والمنهج المقارن للمقارنة بين مشاركة المرأة السياسية في العراق واليابان والتحديات التي تواجههن.

هيكلية الدراسة: قسمت الدراسة الى ثلاث مباحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة، تضمن المبحث الاول مطلبين تناول الاول مفهوم المشاركة السياسية، والثاني مقومات المشاركة السياسية، اما المبحث الثاني فتناول تحديات المشاركة السياسية تناول المطلب الاول تحديات المشاركة السياسية للمرأة العراقية اما الثاني فيتضمن تحديات المشاركة السياسية للمرأة اليابانية، اما المبحث الثالث مقومات المشاركة السياسية للمرأة العراقية واليابانية وقسم الى مطلبين تناول المطلب الاول مقومات المشاركة السياسية للمراة العراقية، والمطلب الثاني فيتناول مقومات المشاركة السياسية للمرأة اليابانية.

المبحث الاول: مفهوم المشاركة السياسية للمرأة

يعد حق المشاركة في الحياة السياسية معياراً حقيقيا لقياس مدى ديمقراطية اي نظام حكم، اذ يعبر هذا الحق عن مدى تناغم او تنافر النظام السياسي مع المثل العليا للديمقراطية بمنظومتها القيمية في الحرية والمساواة والمشاركة، ويتوقف تطور الديمقراطية ونموها على اتاحة فرص المشاركة السياسية امام فئات الشعب وطبقاته، وجعلها حقوقا يتمتع بها كل انسان في المجتمع. ولكن ما يثار من مشاكل في المشاركة السياسية هو التمييز الحاصل ضد المرأة.

قسم هذا المبحث الى مطلبين، يتناول المطلب الاول مفهوم المشاركة السياسية، اما المطلب الثاني يتناول مقومات المشاركة السياسية.

المطلب الاول: مفهوم المشاركة السياسية

تعرف المشاركة السياسية:"بأنها الوسيلة التي يعطى بها المواطن الفرصة الكاملة والمتكافئة في المشاركة والاسهام في حكم دولتهم بالشكل الذين يأملون بالوصول اليه فيكون لهم الحق في تهيئة الظروف بالشكل الذي يرغب فيه المواطنون في الحياة فيه ويكون للأفراد الدور الإيجابي والفاعل في المشاركة في الحياة السياسية داخل الدولة وذلك عن طريق التصويت و الترشيح للانتخابات او مجرد المناقشة والمشاركة في القضايا السياسية الخاصة بدولتهم لإبداء الرأي فيها"[1].

وتعرف بأنها "حق الفرد في ان يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية وان يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب المؤسسة السياسية"[2].

كما أنها "ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لإفراد الشعب بلا تمييز المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد، وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصياغتها بشكل يضمن إطلاق القوى الخلاقة للجماهير"[3].

هي العملية التي يمكن من خلالها ان يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بان يسهم في وضع الأهداف والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى ان يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل الطوعي الذي يترجم شعور المواطن بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والمشكلات المشتركة لمجتمعه، وان يعتقد كل فرد ان لديه حرية المشاركة في القيم التي يقرها المجتمع[4].

هي تلك الأنشطة الأدرية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أوغير مباشر[5].

عرف المركز القومي لحقوق المرأة المصرية المشاركة السياسية بأنها: بأنها السلوك المباشر وغير المباشر الذي بمقتضاه يؤدي الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه ويكون له الفرصة ان يؤثر في اتخاذ القرارات، وتحديد الاهداف العامة وتحقيقها[6].

اهم مقومات المشاركة السياسية[7]:

1- الانتخابات العادلة الحرة والنزيهة، أذ تعد أداة قانونية للتغير وللتداول السلمي للسلطة، كما انها تضفي الشرعية للنظام الحاكم.
2- مبدأ سيادة القانون وهو أحد أهم المبادئ القانونية العامة التي ينبغي أن يكون معمولاً بها في الدول، وأحد أهم مقومات العملية السياسية، ويعني خضوع الجميع حكاماً ومحكومين لنص القانون، الذي هو عبارة عن تشريع وضعه ممثلو الشعب في البرلمان، وبالتالي فهو مبدأ كفيل بأن يحقق مستوى عالٍ من الأمن والاستقرار والعدالة والمساواة للجميع.
3- وجود تنظيمات وأحزاب سياسية تعد مظهرًا لا غنى عنه من مظاهر الحياة الديمقراطية، فمن خلال هذه الأحزاب أو التنظيمات السياسية يمكن للأشخاص إبداء آرائهم بشأن ما تتخذه الحكومة من سياسة أو ما تصدره من قرارات ولوائح بكل حرية وشفافية، ودعمًا لمسيرة العمل السياسي والاجتماعي.
4- وجود تعددية سياسية وفكرية في المجتمع، والاهتمام بالمصلحة الوطنية والتأكيد على اهمية القواسم المشتركة لمحددات المصلحة الوطنية.

5- تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين بغض النظر عن اختلاف انتماءاتهم، وعدم النظر إلى الدولة من زاوية المصالح الشخصية ومدى قدرة الفرد على الاستفادة منها.

6- قيام جمعيات سياسية قوية، لديها القدرة على العمل في بيئة ملائمة بعيدة عن التحزب الأعمى واحتكار الوطنية، ومشاركة المواطنين في صنع القرارات ديمقراطياً من خلال المؤسسات الدستورية، وتسهيل عمل تلك الجمعيات على أساس أنها شريكة في الحياة السياسية وليست طارئة عليها.

7- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والمرأة والشباب في الحياة السياسية، لأنها تؤدي إلى خلق ثقافة سياسية واعية لمسؤولياتها في المجتمع، مع الأخذ في عين الاعتبار الخصوصية ومراعاة الثقافة والتقاليد السائدة فيه.

8- تعزيز المشاركة السياسية لصياغة ثقافة ديمقراطية تستند إلى التسامح السياسي وتقبل الرأي الآخر مهما يكن مختلفاً، والإقرار بأهمية نبذ التطرف والعنف.

9- الرقابة الشعبية وهي من المقومات الأساسية للعملية السياسية، وتتمثل بإيجاد آلية للرقابة والمحاسبة، سواء من قبل المواطنين أنفسهم أو من قبل نوابهم وممثليهم في البرلمان، ولتفعيل هذه الآلية ينبغي أن تكون هنالك وسيلة يتابع بها الشعب ونوابه ما يجري في جلسات البرلمان من عمليات استفسار واستجواب للوزراء وأعضاء الحكومة وبكل شفافية وحيادية.

دوافع المشاركة السياسية[8]:

تقسم دوافع المشاركة السياسية على ثلاثة مستويات وهي:

المستوى الأول: تمثل في الرغبة في الانتماء الاجتماعي، اذ يشعر الفرد بالارتباط، عندما يحس بأن صوته قد انظم إلى أصوات الملايين من الناس بهدف إحداث تأثير معين.

المستوى الثاني: رغبة الفرد في المشاركة التي تظهر عبر بحثه عن الحماية ضد ظروف الحياة وأزماتها.

المستوى الثالث: تمثل في رغبة الفرد في المشاركة من أجل التحرر من المشاعر العدوانية المكبوتة.

وإن من العوامل الرئيسة التي تدفع إلى المشاركة هي: الخصائص الشخصية والمهارات، توافر الدوافع السياسية، فكلما زاد تعرض الفرد إلى هذه الدوافع مثل: المناقشة السياسية، أو الانتماء إلى منظمة تشارك في أحد أشكال النشاط السياسي يؤدي إلى ارتفاع درجة المشاركة السياسية. من جانب آخر، هناك ارتباط بين نمط الشخصية والدافع إلى المشاركة السياسية، أذ أن

الشخصيات الاجتماعية والشخصيات المسيطرة والانبساطية أكثر احتمالا لأن تكون نشطة سياسيا.

وهناك دوافع اخرى مثل[9]:

-محاولة التأثير على صنع السياسة العامة فى المجتمع لتكون ملائمة للاحتياجات الفعلية والرغبات الخاصة بأفراد المجتمع والتى تعود بالنفع عليهم.

-تحقيق المكانة المتميزة بين أفراد المجتمع واكتساب الشهرة والحصول على التقدير والاحترام.

-اشباع الحاجة إلى المشاركة، أذ تنقسم حاجات الانسان إلى مستويات خمس هى: الحاجات الأساسية كالمأكل والملبس، والحاجة إلى الأمن والطمأنينة، والحاجة إلى المشاركة، والحاجة إلى العاطفة والتقدير، والحاجة إلى تحقيق الذات.

-تحقيق مصالح شخصية تتمثل فى السيطرة والتمتع بالنفوذ والسيطرة، وتحقيق منافع مادية وغيرها من المصالح الشخصية.

المبحث الثاني: تحديات المشاركة السياسية للمرأة العراقية واليابانية

قسم هذا المبحث الى مطلبين يتناول المطلب الاول تحديات المشاركة السياسية للمرأة العراقية، في حين تناول المطلب الثاني تحديات المشاركة السياسية للمراة اليابانية.

المطلب الاول: تحديات المشاركة السياسية للمرأة العراقية

اولاً- التحديات الاجتماعية: طبيعة المجتمع ونظرته الضيقة حددت وأطرت علاقة المرأة بمجتمعها بحدود تقليدية اذ يكون دور المرأة العربية في البيت وفي بعض الأعمال الفنية، فضلاً عن استمرار النظرة الدونية والقاصرة للمرأة وحقوقها واهمية دورها السياسي في المجتمع بسبب الموروث الثقافي والقبلي السلبي ويشمل تأثير ذلك على القيادات الحزبية والمسؤلين في الجهات الحكومية المعنية بمشاركة المرأة، كما لم تتوفر لها الحرية الكافية للتخطيط لمستقبلها بشكل حيادي، أو المساحات الكافية للاختيار، ووفق ثقافة المجتمع العربي القائمة على "ثقافة العيب والحرام من جهة" وعلى اعتبار المرأة أماً وزوجة في المقام الأول، فقد تم تحديد دورها الأهم في أسرتها فقط، وتقليص دورها في التنمية سواء كانت الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية.

وهناك عدد من التحديات مثل[10]:

1- تعرض بعض المرشحات للاستهداف الشخصي، والايذاء اللفضي المعنوي والمادي، واستخدام أساليب الترغيب والترهيب من قبل بعض القيادات المؤثرة، بغرض ابعادهن عن الترشيح أو ابعاد الناخبين من التصويت لهن.

2- تعرض المرشحات لممارسات تميزية، من قبل بعض القيادات الحزبية، او المرشحين المنافسين او اللجان المسؤولة عن الانتخابات.

3- عدم وقوف الناخبات النساء الى جانب المرأة والتصويت لها، بسبب عدم الثقة بهن وحصر فكرة الانجاز في المجال السياسي بالرجل.

4- عدم استطاعة المرشحة من بناء قاعدة شعبية لها في المجتمع في المرحلة التي تسبق الترشيح للانتخابات.

5- صعوبة الالتقاء بالناخبين والتواصل معهم بسبب طبيعة العادات والتقاليد المجتمعية واقتصار الدعاية الانتخابية للمرشحات ببعض الاعمال التقليدية.

وجاء في اسباب عزوف المرأة العراقية للعمل بالمشروعات الإنتاجية والصناعية المهمة والتي تماس كبير مجالات قوى التنمية البشرية التي يحتاجها البلد الى اتجاهين[11] :

-الاتجاه الأول: هو تقليدي محافظ: يرى في المرأة أنها كائناً ضعيفاً وظيفتها في ادارة شؤون الأسرة، وأن دورها في تربية الأولاد ومسئوليتها عن الأسرة، وأن خروج المرأة خارج المنزل و دخولها سوق العمل أمر مناف للتعاليم الروحية والأعراف الاجتماعية.

-الاتجاه الثاني: وهو اتجاه يتميز بتحرره نسبياً، ويعترف بحق المرأة في العمل، ويرى هذا أن هناك مهن تتناسب وطبيعة عمل المرأة مثل مهن الخياطة، والتعليم والتربية، بينما هناك أعمال لا يجوز للمرأة العمل بها، وذلك لأنها تتعارض مع طبيعتها ومع التقاليد الاجتماعية الموروثة.

يؤثر واقع المرأة العربية على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في مشاركتها في النشاط الاقتصادي لمجتمعها وموضوعها على السلم الإداري والوظيفي، لذا فالفقر والأمية، والرغبة في تكوين أسرة في عمر مبكر، وتكوين أسرة كبيرة، وما يتبعها من ضرورة الاعتناء بها، والتفرغ التام لها، يجعلها بعيدا عن تمكينها إدارياً واجتماعياً، فالدور الأسري للمرأة قد يجبرها على اختيار الأعمال التي تتطلب وقتاً وجهداً أقل. ونتيجة للظروف التي تمر بها من حمل وولادة وتربية الأطفال، يجعلها غير قادرة على تحمل متطلبات الأعمال الإدارية وما تتطلبه من متابعة، وتنفيذ، وجهد وسفر، ومن تواجد دائم وحيوي، وما تفرضه طبيعة العمل من تداخلات وظيفية يومية .

فضلاً عن ان الموروث الاجتماعي السلبي تنعكس أثاره على المرأة مما يمنعها من ممارسة دورها في بناء المجتمع والمشاركة في عملية التنمية التي لا تتم إلا بتكامل الأدوار بين كل من المرأة والرجل، وما زال هذا الموروث يترك أثراً يحتاج إلى عمل جاد ودؤب لتصحيح المفاهيم المغلوطة لهذه

المعتقدات والمورثات ومن ثم الحفاظ على ما هو أصلي منها وتنقيتها مما هو نتيجة تراكمات لا أساس لها من الصحة.

وكأحد العوامل الاجتماعية فان الدين الإسلامي ليس له علاقة بأية ممارسات خاطئة تجاه المرأة، نظراً لأن مثل هذه الممارسات تعود في الأساس إلى عوامل اجتماعية وسياسية متمثلة في التنشئة والعادات والتقاليد التي يتوارثها الأفراد جيلا بعد جيل.

ثانياً- التحديات الثقافية: اذ نظرنا الى ثقافة المراة السياسية في مجتمعنا نجد انه ينطبق عليها ما تحدث عنه "الموند و فيربا" فيما اسموه بالثقافة الطبقية او المحلية اذ يتسم الفرد بهذا النوع بقلة المعلومات وطبيعة المدارك الفكرية الخاصة بمجتمعه وعدم وضوح الوعي بأمور السياسة، فالثقافة بمعنى التأمل والتبصر العقلي في الفعل الاجتماعي والسياسي لا وجود لها في حياة المرأة ان هذه الصورة للوعي الثقافي والسياسي للمرأة في مجتمعانا لها ارتباط وثيق بالاخر، فضلاً عن ان المرأة في هذا الوقت تقابلها مشكلات الحياة اليومية فتكون من شريحة الذين لايهتمون بأمور السياسة ولايمتلكون وعياً سياسياً فتشعر بأغتراب اتجاه وعيها بان المكتسبات السياسية التي حصلت عليها هي شكلية، لان المشاركة السياسية تتطلب درجة من الوعي السياسي الذي يعني التطور الكلي للفرد وعلى الواقع المحيط به حقيقة كلية مترابطة العناصر وليس تصانيع منفصلة لايجمعها رابط فضلاً عن تخطي الفرد خبرات جماعته الصغيرة ليتفاعل مع مع خبرات ومشكلات المجتمع السياسي الكلي فوعي الفرد بذاته وبالبيئة الاجتماعية تجعله اكثر انغماس بمشكلات المجتمع ويزداد وعيه السياسي. وياتي السؤال كيف يتوفر الوعي لدى المرأة في ظل ضعف خبراتها السياسية وزيادة نسبة الامية والعزلة الثقافية وعدم ثقتها بأمكانياتها فتستسلم لواقعها وتسقط في شبكة معقدة من العادات والتقاليد، فالثقافة السياسية للمرأة هي تعبير عن أسلوب عملها السياسي وكيفية تعاملها مع واقعها الاجتماعي والثقافي والسياسي ، وبالمقابل مشاركتها السياسية هي دليل على وعي المجتمع لذاته وثقافته، فضلا عن ذلك يتمثل دورها في منظومة القيم والمعتقدات والممارسات والاتجاهات المشتركة لمجموعة من الناس والتي تؤثر في سلوكهم وطرق تفكيرهم، فالثقافات المختلفة السائدة في المجتمع تتفاوت في الادوار المحددة للمرأة والرجل [12].

ثالثاً- التحديات الادارية والقانونية: تحيز بعض الجهات في مؤسسات الدولة والاجهزة الحكومية على المستويات المحلية، لصالح مرشح لحزب الحاكم مما يؤدي الى عدم التكافؤ الفرص بين

المرشحين المتنافسين كأستخدام الاماكن والمرافق العامة للقيام بالدعاية الانتخابية وتقديم التسهيلات للمرشحين او تذليل الصعوبات امام الناخبين والتصويت لصالح هؤلاء المرشحين[13].

اما التشريعات المتعلقة بالمرأة في العراق وفي منطقة الشرق الاوسط ، رغم حداثتها الظاهرية إلا أنها، في أغلب الحالات جاءت لا للتغيير وإنما لتكريس من قوة الكثير من القيم والاعراف التقليدية السائدة في المجتمع والمحددة لتوزيع القوة في المجتمع، ففي الوقت الذي يتقبل فيه المجتمع دور المرأة الاجتماعي الفكري وبالتالي قدرتها على المشاركة في صنع القرار ، فأن التشريعات الاسرية تنص على هذا وتعاملها معاملة إنسان غير راشد ، فاقد الرجاحة والقدرة على التميز اي فاقدة الاهلية، وعليه فقوانين الاحوال الشخصية توضح التناقض. وبالرغم من أهمية القوانين والتشريعات التي تنص على حقوق المرأة سواء في الاحوال الشخصية أو في المشاركة السياسية فأن الذي يجعل القانون قابل للتطبيق هو تغيير البنية الاجتماعية نفسها، بحيث يأتي القانون ملائماً لذلك التغيير او يكون واقعاً لاجرائه اما القانون المنفصل عن الواقع البعيد عن التغييرات الجارية أو المطلوب إجرائها في البنية الاجتماعية فأنه سيظل بعيداً عن التأثير ويكون حبراً على ورق لا ينص المشرع على مبدأ المساواة فيما يخص بعض الحقوق السياسية ومنها عدم وجود نص في القانون من شأنه ان يحدد حد ادنى للتمثيل النساء في السلطة التنفيذية او القضائية هذا من جانب، ومن جانب اخر لتعزيز مساهمة النساء في الحياة السياسية يرتبط بتعزيز دورها على مستوى الاسرة واغلب قوانين الاحوال الشخصية في البلدان العربية وبالخصوص العراق لا تعزز من وضع المرأة داخل الاسرة وهذا ينسحب على الحياة العامة اذ يكون حضورها اقل فثمة علاقة ارتباط بين قوانين الاحوال الشخصية والمشاركة السياسية هذه القوانين تقف حجر عثرة امام مشاركتها السياسية[14].

رابعاً- التحديات السياسية: هناك عدد من التحديات السياسية التي تواجه النساء منها[15]:

1- التنشئة السياسية السلبية: والتي تفضل الابتعاد عن العمل السياسي، أو في التعبير عن رأيها بصراحة، وبالتالي، فإنها تبتعد عن ممارسة حقها السياسي.
2- الخوف من السياسة ، والسلطة وهذا عائد إلى وقائع عاشتها، وتعرضت من خلالها للاذى.
3- الإحساس بعدم الجدوى من المشاركة السياسية، وهذا ناتج عن وجود ديمقراطية شكلية، وانتخابات غير نزيهة، وبالتالي يعلم المواطن أن تصويته لن يؤثر في نتائج التصويت.
4- الجهل، والأمية السياسية، بحيث لا يستطيع المواطن المفاضلة بين الأحزاب، و القوى السياسية المتنافسة الأمر الذي يؤدي إلى عدم المشاركة السياسية.

5- عدم الرضا عن النظام السياسي، وأن المشاركة في هذا النظام يؤدي إلى الاعتراف فيه.
6- ضعف الحس الوطني، وغياب الإحساس بالمسؤولية، مما يؤدي بالاستهتار بالسياسة ككل. يؤدي إلى العزوف عن العمل السياسي.
7- أن تعتبر المطالب التي تطرحها الجماعات الساعية إلى المشاركة في العملية السياسية مطالب غير مشروعة من وجهة نظر الصفوة المشاركة.
8- ضعف التنسيق بين المنظمات النسائية على نحو لا يمكنها من تكثيف الجهود، والموارد اللازمة لرفع مستوى الوعي السياسي للمرأة من جهة، وحل مشكلة تصارع الأدوار التي تعاني منها المرأة من جهة اخرى.
9- عدم الوعي بين النساء بالحقوق الممنوحة أي بحقوقها القانونية، وما كفلته لها التشريعات المختلفة.

المطلب الثاني: تحديات المشاركة السياسية للمرأة اليابانية

واجهت المرأة اليابانية تحديات كبيرة في المشاركة السياسية، قبل الحرب العالمية الثانية، كانت المرأة اليابانية تعاني من تحديات اجتماعية وثقافية تمنعها من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية، ومع ذلك، تم تبني بعض التغييرات بعد انتهاء الحرب وتبني الدستور الجديد لليابان في عام 1947.

أول امرأة يابانية يتم تعيينها وزيرا في الحكومة كانت ناكاياما ماسا، التي أصبحت وزيرة للصحة والشؤون الاجتماعية في تموز 1960، ثم في تموز 1962، تم تعيين كوندو تسورويو كوزير دولة للعلوم والتكنولوجيا. بعد ذلك، كانت هناك فجوة مدتها 22 عاما حتى تعيين وزيرة دولة لشؤون البيئة. وكانت المرة الأولى التي تشغل فيها امرأتان مناصب وزارية في عام 1989. ومنذ تموز 1998، كانت هناك دائما وزيرة واحدة على الأقل. وكان أكبر عدد حتى الآن تعيين خمسة سيدات دفعة واحدة في بداية إدارة جونيتشيرو كويزومي في نيسان 2001 ثم في أيلول 2014 خلال الإدارة السابقة لرئيس الوزراء شينزو آبي.

وتشغل النساء بعض المناصب الوزارية. حتى الآن، أكثر المنصبين شيوعًا هو وزير البيئة (المعروف باسم وزير الدولة للبيئة حتى عام 2000)، حيث تم تعيين 9 نساء. والتالي هو وزير العدل، أذ شغلت 6 نساء هذا المنصب. وقبل إصلاح الحكومة المركزية في عام 2001، وفي الآونة الأخيرة، كان هناك العديد من التعيينات للنساء مثل وزراء دولة للمهمات الخاصة. وبينما يتعاملن مع

موضوعات مهمة مثل انخفاض معدل المواليد والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وشؤون المستهلكين وسلامة الأغذية، فهي وظائف ذات أحمال عمل أخف نسبيا.

في المقابل، يتم تعيين عدد قليل جدا من النساء في المناصب الأكثر أهمية داخل الحكومة. وهناك منصبان لم تشغلهما المرأة قط، وهما وزير المالية ووزير الزراعة والغابات ومصايد الأسماك. وكانت أوبوتشي ياكو، أول وزيرة تشغل نصب وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة، والتي عينها رئيس الوزراء آبي في أيلول 2014. ومع ذلك، لم يمر شهرين قبل استقالتها بسبب انتهاك قانون مراقبة الصناديق السياسية. ولم يتم تعيين غير سيدتين فقط في الماضي كوزير للصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ووزير للخارجية.

والسبب الرئيسي هو أن هناك عدد قليل جدا من النساء في البرلمان الياباني. ففي انتخابات مجلس النواب في تشرين الأول 2017 (الذي يضم 465 عضوًا)، ترشحت 209 سيدة في الانتخابات، وتم انتخاب 23 امرأة في الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد و24 من خلال التمثيل النسبي، مما يجعل العدد الإجمالي47 سيدة فقط. وهذا يجعل نسبة النساء في مجلس النواب 10.1%، كان أكبر عدد من النساء المنتخبات كأعضاء في البرلمان 54 سيدة، بنسبة 11.2% في عام 2009. ونظرا لعدم وجود أعضاء برلمان من النساء، غالبا ما يتم تعيين النساء كوزيرات في الحكومة قبل اكتسابهم الخبرة الكافية كسياسيات، مما يعني أن الوظائف التي يتم إلحاقهن بها يجب أن تكون ذات مسؤوليات أخف[16].

لا تزال النساء اليابانيات يمثلن الأقلية الساحقة في العديد من مواقع صنع القرار: ففي انتخابات مجلس المستشارين في يوليو 2022، وصل عدد النساء المنتخبات إلى مستوى قياسي بلغ(35%) ،في حين أن النسبة المئوية للنساء في مجلس المستشارين(25.8%) ونسبة النساء في مجلس النواب(9.9%) ،لتحتل المرتبة 166 من أصل 190 دولة تميل نسبة النساء في المجالس المحلية إلى الارتفاع في المناطق الحضرية وانخفاضها في الريف، وهناك 24 مجلس مدينة و251 مجلس بلدية/قرية تفتقر إلى الأعضاء فضلاً عن ذلك، فإن نسبة النساء في المناصب الإدارية، والتي تزيد عمومًا عن(30%) في الدول المتقدمة الكبرى، تبلغ في اليابان(13.2%)،هناك عوامل متعددة وراء قلة مشاركة المرأة في المناصب القيادية. وتشمل التحديات المشتركة صعوبة الحفاظ على التوازن المناسب بين العمل والحياة، ونقص الفرص لتنمية الموارد البشرية، وصعوبة مواصلة العمل بسبب القضايا الصحية الفريدة للمرأة، وعدم اليقين بشأن المسارات الوظيفية، والافتقار إلى نماذج يحتذى بها، فضلاً عن ذلك القوالب النمطية بين الجنسين والتحيز اللاواعي

حاجزًا مشتركًا آخر في جميع البلدان. أما بالنسبة للتوازن بين العمل والحياة، فهناك مشكلة ساعات العمل الطويلة في اليابان[17].

أحد أهم التحديات التي تواجهها المرأة اليابانية في المشاركة السياسية هو:

1-النظام الانتخابي، تعتمد اليابان على نظام الانتخاب النسبي المختلط، أذ يتم انتخاب أعضاء البرلمان من خلال الأحزاب السياسية وقائمة المرشحين .

2-تواجه المرأة صعوبة في الوصول إلى المناصب القيادية داخل الأحزاب السياسية والظفر بترشيحات قوائم الانتخابات، فضلاً عن سيطرة الحزب الديمقراطي الليبرالي المحافظ على السلطة السياسية في اليابان منذ مدة طويلة وهذا الحزب يسيطر عليه الرجال وثقافته السياسية تقليدية مما يؤثر على صعود المراة سياسياً.

3-التحديات الاجتماعية التي تواجه مشاركة المراة اليابانية في العملية السياسية، مثل التوفيق بين المسؤوليات السياسية ومسؤوليات عملهن المنزلي واهتمامهن بالاسرة.

4-النمط الثقافي التقليدي اذ لا تزال الثقافة اليابانية تقليدية تميل الى الاعتقاد بأن دور المرأة هو داخل المنزل كزوجة وام وهذا الواقع الثقافي يؤدي الى اعاقة مشاركة المرأة سياسياً .

5-قلة الدعم المالي والتنظيمي تواجه المرأة اليابانية صعوبات في الحصول على الدعم المالي والتنظيمي اللازم للمشاركة السياسية، وبالتالي يكون لديهن صعوبة في تمويل حملاتهن الانتخابية وبناء شبكات الدعم اللازمة للفوز في الانتخابات.

6-نقص الثقة لدى بعض النساء اليابانيات تحفظات أو نقص في الثقة في قدرتهن على النجاح في مشاركتهن السياسية، وذلك نتيجة للقيود الاجتماعية والثقافية الموجودة في المجتمع.

تعمل الحكومة اليابانية والمنظمات غير الحكومية والنساء الناشطات على التغلب على هذه التحديات وتعزيز مشاركة المرأة اليابانية في الحياة السياسية. تتضمن الجهود المبذولة زيادة الوعي والتثقيف حول أهمية تمثيل النساء في السياسة، وتوفير الدعم المالي والتدريب والتوجيه للمرشحات النسائية، وتعزيز التغيير الثقافي لتعزيز التساوي بين الجنسين في الحياة السياسية.

أن مشكلة ضعف مشاركة المرأة في العملية السياسية لا يمكن حلها بالتصديق على الاتفاقيات الدولية أو إصدار التشريعات، بل إن التحدي الأكبر هو تغيير السلوكيات والعقليات التقليدية التي تحكم أسس المجتمعات والانظمة السياسية.

المبحث الثالث: مقومات المشاركة السياسية للمرأة العراقية واليابانية:

قسم هذا المبحث الى مطلبين تناول المطلب الاول مقومات المشاركة السياسية للمرأة العراقية فيما يتناول المطلب الثاني مقومات المشاركة السياسية للمرأة اليابانية.

المطلب الاول: مقومات المشاركة السياسية للمرأة العراقية

ان المرأة العراقية بعد عام 2003 قد اخذت بعض حقوقها في المشاركة العامة وصنع القرار السياسي العام من خلال الدستور 2005 نص المادة (14) على أن "العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو الجنسية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي" ونصت المادة(20) للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح والمادة (49-رابعاً) يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب العراقي. وفي الانتخابات التشريعية لعام 2021اجتاز عدد مقاعد البرلمان المخصصة للنساء في مجلس النواب نسبة الكوتا المخصصة لهن والبالغة 25% اذ حصلت المرأة العراقية على 97 مقعد بزيادة 14 مقعد على الكوتا المخصصة لهن والبالغة 83 ولاول مرة في تاريخ العراق السياسي تتنافس الكتل السياسية لدخول المراة في العملية السياسية وتبؤها لمواقع قيادية في مؤسسات الدولة ويمكن القول ان المرأة العراقية وضعت كرقم مهم منذ ان سن مجلس الحكم قوانين انتخابات الجمعية العمومية[18].

هناك بعض العوامل التي ساعدت في تعزيز مشاركة المرأة العراقية في السياسة:

1- ضمن الدستور العراقي حقوق المرأة ويكفل المساواة بين الجنسين في الحقوق السياسية والمشاركة العامة.

2- يعيش العراق تجربة تحول ديمقراطي منذ عام 2003 ولغاية الآن، وبحاجة فعلية لقيادة قوية ومؤثرة تعمل على إحداث الفارق، ولابد من حصولها على توافق كبير بين مكوناته، فالدستور العراقي الدائم لعام 2005 اعطى المرأة العراقية حقها في ممارسة العمل السياسي، واكد نسبتها مفهوم (الكوتا) ودخلت مجلس النواب بنسبتها المقررة(25%) من مجموع الأعضاء حسب ما نصت عليه المادة (49)[19].

3- امتلاك المرأة العراقية كل مقومات القيادة، أو الوصول لمركز صناعة القرار السياسي، وبدءً من الممارسة الانتخابية، أذ اثبتت المرأة العراقية عدم حاجتها للكوتا، كما لاحظنا في الدورات السابقة لانتخابات مجلس النواب، 2010و 2014 و2021 في الدورة الأولى دون

الحاجة الى الكوتا، إذ تعدت تلك النسبة المخصصة لها بزيادة ملحوظة، فقد تمثلت المرأة العراقية بعدد(97) عضوة متجاوزة العدد المقرر بموجب الكوتا وهو(83) وهو دليل على نقلة نوعية في مجال العمل السياسي للمرأة ورغبتها في المشاركة السياسية في عملية صنع القرار، ولم يقتصر الوجود والتمثيل النسوي داخل مجلس النواب، بل تعداه الى توزير بعض الشخصيات لإدارة بعض الوزارات كما في الأعمار والإسكان والهجرة والمهجرين وغيرها[20].

4- تغيير النظرة الاجتماعية حول دور المرأة في العملية السياسية اذ اصبح هناك وعي بحقوق المرأة ودورها في ادارة شؤون البلد.

5- كان للمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية دور في دعم المرأة العراقية وتعزيز مشاركتها السياسية، من خلال تقديم الدعم المالي والفني والتدريب.

المطلب الثاني: مقومات المشاركة السياسية للمرأة اليابانية

من عام 1990-2010 قامت البرلمانيات في المساهمة بمجموعة من التشريعات الجديدة التي تخص النساء، بما في ذلك قانون العمال بدوام جزئي لعام 1993 وقانون إجازة رعاية الطفل ورعاية الأسرة لعام 1995 والقانون الأساسي للمساواة بين الجنسين لعام 1999 فضلاً عن قانون تعزيز المشاركة النسائية في القرى والبلديات في عام 1999، وقانون عام 2001 لمنع العنف الأسري. وفي الانتخابات العامة لعام 2005، قام رئيس الوزراء الاسبق كويزومي جونئيتشيرو على زيادة عدد الإناث البرلمانيات من الحزب الديمقراطي الليبرالي، ومنذ ذلك الحين يطرح الحزب نفس العدد تقريبا من المرشحات.

قامت الحكومة اليابانية بزيادة جهودها لمشاركة المرأة في الحياة السياسة، في شهر أيار من عام 2018 مرر البرلمان قانوناً غير ملزم يحث الأحزاب السياسية على طرح أعداد متساوية من المرشحين الذكور والإناث. كما أن التشريع الذي بدأته مجموعة من المشرعات، قد أجرى مقارنات مع تشريعات للمساواة بين الجنسين سُنت في فرنسا. كما ان هناك جهود تبذلها مختلف الأحزاب لزيادة عدد المرشحات، وهو ما شكل ضغطا عليها للارتقاء إلى مستوى دعوة القانون إلى المساواة بين الجنسين. وقد حققت أحزاب المعارضة أكبر تقدم في هذا الصدد حتى الآن. يسعى الحزب الديمقراطي الدستوري في اليابان بأن تكون نسبة المرشحات ما يصل إلى(40%) من مرشحي التمثيل النسبي لانتخابات مجلس الشيوخ، كما يهدف كل من الحزب الشيوعي الياباني والحزب الديمقراطي من أجل الشعب إلى أن تكون نسبة المرشحات على قوائم الحزبين من

إجمالي عدد المرشحين(50%) و(30%) على التوالي. وقد لاحظ الحزب الديمقراطي الليبرالي ذلك الأمر ويقوم بتعديل خطته بما يتناسب مع القانون، ومن بين القضايا التي تستحق المراقبة، ستكون مسألة قدرة أحزاب المعارضة على تعزيز حضورها بالفعل في مجلس الشيوخ من خلال طرح عدد أكبر من المرشحات[21].

أطلق رئيس الوزراء السابق شينزو آبي "سياسة تمكين المرأة"، والتي تهدف إلى تشجيع المزيد من النساء على المشاركة في المناصب العليا، كما ان زيادة فرص التعليم والتوظيف للمرأة اليابانية اسهم في زيادة فرصها السياسية، المرأة اليابانية اليوم تتمتع بمستويات تعليمية عالية، مما يتيح لها الوصول إلى مراكز القيادة والتأثير السياسي، كما أن التحسن في تمثيل المرأة في القطاع الخاص يعزز من قدرتها على بناء شبكات سياسية قوية.

هناك وعي متزايد في المجتمع الياباني بأهمية تمثيل المرأة في الحياة السياسية، واهمية تغيير المواقف الاجتماعية تدريجياً لدعم المرأة في الأدوار القيادية، سواء في الحكومة أو القطاع الخاص، مما يعزز من فرص النساء في خوض الانتخابات وشغل المناصب السياسية وقد تم تنظيم حملات توعية وبرامج تدريب لتشجيع المرأة اليابانية على الترشح للمناصب السياسية.

الخاتمة:

ختاماً ان المشاركة السياسية للمرأة تعد من اساسيات بناء الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية، اذ تسهم في تغيير الصورة التقليدية للمرأة وادوارها في المجتمع، كما ان المشاركة الفعالة تتطلب تظافر عدة جهود لتحقيق هذا الهدف. ان المشاركة السياسية للمرأة العراقية واليابانية تعد جانب حيوي في تطور المجتمعات على الرغم من التباين في التاريخ والمجتمع والثقافة.

ومن خلال الدراسة اعلاه يتضح لنا ان المشاركة السياسية للمرأة اليابانية تواجه معوقات اكبر من نظيرتها العراقية وعلى الرغم من التحصيل العلمي للمرأة اليابانية والتفوق التكنولوجي والتقدم الاقتصادي الا ان مشاركتها كانت دون المستوى المطلوب

اما المراة العراقية فتواجه تحديات امنية متعلقة بالاستقرار السياسي والامني، واخرى متعلقة بالوضع الثقافي والاجتماعي للمجتمع العراقي مما يؤثر على مشاركتها في الحياة السياسية، ورغم هذه التحديات هناك فرص لتواجد اكبر في العملية السياسية أذ كفل الدستور العراقي المساواة وحقوقها كافة فضلاً عن اقرار نظام الكوتا الذي اعطى لها (25%) من المقاعد لها، كما ان هناك تغييرات مجتمعية شجعت وساعدت المرأة وفي الوصول الى مناصب قيادية عليا في الحكومة.

أخيرا ان المشاركة السياسية للمرأة في العراق أوسع من اليابان.

التوصيات:

1- تعزيز الوعي بأهمية مشاركة المرأة في العملية السياسية، من خلال التثقيف والتدريب والحملات الاعلامية اذ تعد عنصر اساسي وحيوي في صناعة القرار والتنمية المستدامة وتطوير المهارات القيادية لديهن.
2- العمل على تعديل التشريعات وتعزيز القوانين التي تضمن المساواة في الترشيح والتمثيل داخل المؤسسات الحكومية، لحماية حقوق المرأة السياسية.
3- ضرورة قيام الاحزاب السياسية بوضع استراتيجية تساهم في دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتعزيز تواجدها في مواقع صنع القرار.
4- الاستفادة من التجارب والخبرات المتعلقة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية ودراسة النجاحات والاخفاقات في كل البلدين .
5- مساعدة المرأة اقتصادياً من خلال تقديم العون المالي وانشاء برامج اقتصادية وتشريعات تدعم المشروعات الصغيرة للنساء وريادة الاعمال.

الهوامش:

---

[1]- سحر جبار يعقوب، حق المشاركة السياسية للمرأة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد الرابع عشر ، العدد 1-2 ، 2011م ، ص365.

[2]- جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة السادسة، العدد ٥٥، /١٩٨٣ ص ١٠٨.

[3]- ناجي صادق شريف، أبعاد المشاركة السياسية في دول العالم الثالث، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، السنة الرابعة، ١٩٨٨ ، ص ٦٩.

[4]- محمد علي محمد -علي عبدالمعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص 60.

[5]- مولود زايد الطيب،علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة السابع من ابريل، ليبيا، 2007، ص87.

[6]- المركز المصري لحقوق المرأة، المرأة والحياة السياسية، الكتاب الخامس، مركز المرأة، القاهرة، 1996، ص 10.

[7]- علي احمد عبدالله، المشاركة السياسية- اشكالها - مقوماتها - اثارها، جريدة الوطن، البحرين، 26/اغسطس/2022، على الرابط الالكتروني: https://alwatannews.net/Opinion/article/

[8]- طارق محمد عبد الوهاب ، سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب، القاهرة، 1999م، ص48.

[9]- مفهوم المشاركة السياسية، 2011/10/2، على الرابط الالكتروني: http://acpss.ahram.org.eg

[10]-انتصار محسن الصلوي و ياسر حسن الصلوي، المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية لمشاركة المرأة في الانتخابات: دراسة ميدانية بمدينة تعز، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان، كلية الاداب، جامعة تعز، 2008،ص47.

[11]- ثائر رحيم كاظم، معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل، المجلد 42، العدد 6102، ص6-7.

[12]-حمدان رمضان محمد، التحديات المجتمعية لمشاركة المراة العراقية في الحياة السياسية:دراسة تحليلية من منظور سيسولوجي، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، كلية الاداب جامعة القادسية، المجلد 25، العدد 2، 2022، ص412.

[13]- حمدان رمضان محمد، مصدر سبق ذكره، ص413-414.

[14]- خالد رجب علي شعبان- غادة عودة حجازي، نحو تعزيز المشاركة السياسية للطالبات الجامعيات الفلسطينيات دراسة ميدانية على عينة من طالبات جامعة القدس المفتوحة فرع رفح، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، ص9-10.

[15]- حمد جاسم محمد الخزرجي، المرأة العراقية والمشاركة السياسية بعد 2003: الفرص والتحديات، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة دهوك، المجلد26، العدد 1، 2023، ص433.

[16]-التمكين السياسي للمرأة اليابانية،2018/8/12، https://www.nippon.com /

[17] - ACHILLES Michiko، Fatima GAILANI ،KARASAWA Yasuyoshi، KAWAMOTO Yuko YAMADA Kenji،World Assembly for Women: WAW!2022 Concept Note (Reference) Current Situation and Challenges Concerning Women's Participation in Decision-Making Processes December5,2022 https://www.mofa.go.jp

[18]- حمد جاسم محمد الخزرجي، المرأة العراقية والمشاركة السياسية بعد 2003: الفرص والتحديات، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة دهوك، المجلد26، العدد 1، 2023، ص433.

[19]- محمد كريم الخاقاني، دور المرأة في العملية السياسية، https://almadapaper.net:2021/10/25 /

[20]-ازهار محمد عيلان، المشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات 2014: الواقع والتحديات، مجلة الدراسات الدولية، بغداد، عدد62، ص85.

[21]-ميورا ماري، بعد تعزيز المساواة بين الجنسين: هل تزداد المشاركة السياسية للمرأة اليابانية؟،2019/7/16، https://www.nippon.com /

Women's Political participation a comparative study: Iraq_Japan

Dr. Lara Hasan Abdullah

Womans Studies Center

University of Baghdad

lara.h@wsc.uobaghdad.edu.iq

Keywords: Political participation, political empowerment, social challenges, cultural challenges, Iraqi women, Japanese women

Summary:

Women's political participation means the integration of women into the political process at its various levels, whether in the executive, legislative and judicial authorities or in political parties, as it is considered an essential part of the democratic system, as women add new and different visions that meet all the needs of all segments of society, and as far as the issue is related to the participation of Iraqi and Japanese women In political life, it is witnessing clear and tangible progress in its political participation, and despite the presence of a number of opportunities and components for its presence in political life, it suffers from a number of societal, cultural and historical challenges that hinder it in this aspect.